الفصل السادس

التصنيع بديلا عن الواردات

اتبعت دول العالم الثالث إحدى الاستراتيجيتين التاليتين :

- التصنيع بديلا عن الواردات Import Substitution Industrialization (ISI)
- التصنيع من أجل التصدير Export Oriented Industrialization (EOI)

وفيما يلى يعرض الكتاب التعريف باستراتيجية التصنيع بديلا عن الواردات مع إعطاء أمثلة من كل من **البرازيل والهند** .

التعـريف :

تعتمد هذه الاستراتيجية على النجاح فى إنجاز الآتى :

- تنمية الصناعات المحلية من أجل خدمة احتياجات السوق المحلى .
- خفض الواردات ، خاصة من السلع مرتفعة الأثمان .
- التصدير ، إن أمكن ، لبعض المنتجات غير المصنعة ، أو النصف مصنعة .
- حماية الصناعة المحلية ، من خلال التعريفات الجمركية ، أو الرقابة على ما يصرح باستيراده .

وقد طبقت هذه الاستراتيجية فى العديد من الدول النامية ، ومنذ الثلاثينات ، خاصة فى أمريكا اللاتينية ، وخلال الأربعينات والخمسينات نفذت فى العديد من دول العالم ، مع الإحاطة بأنها لا تعنى ضمنا الإقلال من عمليات التصدير ، حيث تخضع لكل من الظروف المحلية والعالمية ، ولحسن تطبيقها يجب تدخل الدولة على نحو قوى وفعال ، وذلك باتباع الآتى :

- تشجيع التصنيع المحلى ، وإعطاء الحوافز اللازمة لذلك مع إزالة المعوقات وتوفير الدعم والحماية .
- إقامة البنى الفوقية والمرافق والخدمات اللازمة أو المعاونة لعمليات التصنيع .
- إعطاء تسهيلات ضرائبية .
- الحماية من الواردات ، خاصة منخفضة الأثمان ، وذلك بفرض تعريفات جمركية مرتفعة عليها ، أو بتحديد الكميات المستوردة .... إلخ .

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية فإنه تطبق الخطوات التالية :

- فى البداية يتم تصدير الخامات والمنتجات التقليدية ، مع دفع التصنيع وتقنين الواردات .

obeikandl.com

- استيراد الماكينات والسلع الرأسمالية لاستخدامها فى إنتاج السلع الاستهلاكية ، المنتجات الوسيطة ، أى الماكينات البسيطة .
- تصنيع السلع الرأسمالية كبديل عن الواردات .

وهذه الخطوات لا يمكن تنفيذها فى تتابع دقيق ، بل تتداخل معا ، كما قد تختلف فى كيفية تتابعها ، بذلك يكون من المتوقع عدم تحقيقها لنتائج متساوية .

تجربة البرازيل :

تميزت البرازيل بالصفتين التاليتين : وجود قاعدة صناعية كبيرة وواضحة ، عدم عدالة توزيع الدخل والثروة ، وجود عوامل سياسية متباينة ، وتنقسم التجربة البرازيلية إلى الثلاث مراحل التالية :

- المرحلة التمهيدية (١٨٢٢ – ١٩٣٠م) .
- مرحلة التصنيع (١٩٣٠ – ١٩٦٤م) .
- المرحلة العسكرية والانتقال إلى الديموقراطية المدنية (١٩٦٤م – عقد التسعينات).

المرحلة التمهيدية :

مع انتهاء احتلال البرتغال للبرازيل فى عام ١٨٢٢م، فقد أقيم نظام **ملكى** ، مع وجود مناطق مختلفة الاستقلالية ، كذلك الاعتماد على **النظام العبودى** كنظام أساسى ورئيسى للإنتاج، وكان السكر ولسنوات طويلة المنتج الرئيسى للتصدير ثم تتابع دخول المطاط والبن ، حيث كانت البرازيل تمد إجمالى العالم بحوالى ٧٥٪ من احتياجاته من البن . ومع سقوط نظام الملكية فى عام ١٨٨٩م ، والقضاء على النظام العبودى فى مراحل متتابعة منذ عام ١٨٧١م ، لكن ظل الحكم متمركز فى يد عدد محدود من الأقلية القوية ، حيث كان الاعتماد على المحاصيل الزراعية بالأساس ، مع استيراد مختلف السلع المصنعة ، لذلك كان التصنيع المحلى محدود ومرتبط بالاقتصاد الزراعى ، وفى أماكن متفرقة ، حيث شمل فى الأغلب إنتاج: الطعام ، المشروبات ، الملابس ، والمنسوجات. وفى عام ١٨١٩م صدر دستور جديد ، وتحولت البرازيل إلى جمهورية فيدرالية ، تضم عشرين ولاية برلمانية ، مع وجود نظام انتخابى محدود لاختيار طبقة الحكام . وقد أدى التخلص من العبودية إلى إيجاد طبقات جديدة ، استطاعت أن تواجه الأقلية الزراعية من الصفوة ، بذلك تأسست بعض الصناعات القائمة على المنتجات الخفيفة ، مع إيجاد ما يصاحبها من نظم إدارية مكملة لها . وبالطبع وجدت بعض الطبقات الصغيرة التى تحاول أن تفرض وجودها ، وخلال الفترة ١٨٨٧ – ١٩٢٠م تم استيراد العمال من الخارج ، حيث قدر عددهم بحوالى ٢,٢ مليون فرد ، أتوا من البرتغال ، أسبانيا ، إيطاليا ، وبدأت البورجوازية الصاعدة فى تحالف مع الطبقة العاملة تحقق بعض المكاسب السياسية ، بالإضافة إلى دفع التصنيع من أجل رفع مستوى المعيشة ، وبالطبع كانت هناك

مقاومة من ملاك الأراضى ، مع حدوث صراعات داخل الجيش ، حيث افتقد صغار الضباط إلى الرقابة والحزم ، بذلك كان هناك احتياج شديد إلى تحديث وبناء الدولة، ومع أزمة الحرب العالمية الأولى حدث انقسام جاد داخل الدولة ، ثم تضاعفت المعاناة مع الركود الاقتصادى فى عام ١٩٢٩م ، ثم مع اشتداد الصراع ، وخسارة فارجاس لانتخابات رئاسة الجمهورية ، فقد قام بالاستيلاء على السلطة ، ومن ثم ترك لفارجاس ومعاونيه من المدنيين العمل على التحديث والتنمية الصناعية ، وفى مشاركة من بعض قطاعات الجيش .

المرحلة الثانية ١٩٢٠ - ١٩٦٤م

تميزت هذه المرحلة بتبنى الصفوة الحاكمة لاستراتيجية تحطيم نظام حكم الطبقة العاملة وإحكام القبض على البلاد ، مع دمج القطاعات ذات الاستقلالية إلى باقى المجتمع ، وكان من الواضح التأثر بالنظام الفاشيستى فى إيطاليا . بذلك تم السيطرة على العمال ، ومنع الإضرابات ، والرقابة على الصحافة والإعلانات ، مع سحق المعارضين . ومع السماح ببعض عمليات التصنيع ، حيث تحقق خلال السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٩م معدل تنمية بحدود ١١,٢ ٪ سنويا . وخلال الحرب العالمية الثانية ، أُقيمت شركات للصلب ، التعدين ، السيارات ، مع إدماج الجيش فى منظمات الدولة ، وقد سيطرت الدولة بشدة على الاقتصاد ونظام الحكم ، مما جعل التنمية الصناعية مقيدة على نحو كبير ، بذلك لم يتخذ منهج التصنيع لإحلال الواردات بقدر ما كان الدافع هو مقابلة التغيرات الغير مواتية فى الأسواق العالمية . وكان أغلب الشركات صغيرة (٥٦٪ أقل من خمس عمال) .

ورغم سعى فيرجاس إلى إيجاد التوازن بين الطبقات الصناعية الصاعدة وملاك الأراضى ، إلا أنه أبعد عن السلطة فى عام ١٩٤٥م ، ثم أعيد فى عام ١٩٥٠م ، ثم حاول الانتحار فى عام ١٩٥٤م . وكانت الإصلاحات العمالية محدودة ، مثال إيجاد الاتحادات التجارية ، وتحديد ساعات العمل (٨ ساعات/ يوم) ، ومنح الأجازات مدفوعة الأجر ، مع الإكثار من الوعود المتواصلة بتحسين مستويات المعيشة . ولم تستقر استراتيجية التصنيع بديلا عن الواردات إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبلغت ذروتها خلال حكم الرئيس كيبو تشيك (١٩٥٦ - ١٩٦٠م) ، حيث اتخذت الإجراءات التقليدية لدفع هذه الاستراتيجية ، من حماية جمركية ، الرقابة على الواردات ، منع استيراد السلع المقابلة للمنتج محليا ، كذلك السلع الترفيهية ، تشجيع الاستثمارات فى القطاعات الصناعية الأساسية مثال : إنتاج الصلب ، تكرير البترول ، بناء الطرق ، توليد الكهرباء من المساقط المائية ، هذا مع فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية بمعرفة الشركات متعددة الجنسية ، لكن فى نطاق محدود إذ لم تتجاوز ١٣٩ مليون دولار فى عام ١٩٥٦م ، أغلبها كان فى صناعة السيارات

والكيماويات ، والسلع الاستهلاكية ، ويهدف خفض الاعتماد على السلع المستوردة مرتفعة الأثمان ، ومما أدى إلى تنشيط الاقتصاد ورفع الدخل ومستويات المعيشة ، كذلك تكامل الصناعة مع الزراعة .

لكن رغم كل ما تم فإن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لم تحل ، حيث كانت معدلات الصرف للدولة تنمو على نحو أسرع من معدلات الدخل المتحقق ، ومما أوجد مشاكل فى التوازن المالى ، بذلك كان مخيبا للآمال ، حيث كان الاعتماد على استيراد اللازم من الآلات والمعدات والخامات للوفاء باحتياجات الصناعات الجديدة ، وقد أصيبت القطاعات العمالية بخيبة أمل كبيرة ، إذ لم يتحقق التشغيل الكامل للشباب الداخل تباعا لسوق العمل ، خاصة وأن الصناعات التى أقيمت كانت تعتمد على رأس المال الكثيف ومما يعنى خفض اللازم من العمال ، مع الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة ، بذلك زادت أعداد العمال الذين يعملون بأجر دون امتلاك لأى أراضى ، حيث أوضحت الإحصائيات وجود حوالى ١٢ مليون فلاح دون عمل ، بذلك كانت البطالة طاحنة سواء فى الريف أو المدينة ، ومما أوجد فقر مدقع ، مع انخفاض معدلات الأجور ، وبالتالى معدلات نمو السوق الداخلى ، بذلك كانت هناك اضطرابات ومشاكل أدت إلى حدوث انقلاب عسكرى والاستيلاء على الحكم فى عام ١٩٦٤م .

من الحكم العسكرى إلى الديموقراطية المدانة (١٩٦٤ - عقد التسعينات) :

فى ظل الحكم العسكرى للبرازيل ، كانت أهم الأحداث تتماثل مع المظاهر التقليدية للحكم العسكرى ، حيث شملت الآتى :

- زيادة مركزية الدولة .
- السيطرة على التنظيمات العمالية والحد من نشاطها ، مع اعتقال وتحديد إقامة قيادات العمال ، كذلك المثقفون والقيادات المعارضة بالجيش ، وقد زادت هذه الإجراءات حدة بعد ازدياد عنف العمال والاضطرابات بالمجتمع ، خاصة فى محيط سان باولو عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨م .

لكن صاحب تلك الإجراءات الدكتاتورية الآتى :

- دفع التنمية الصناعية من خلال زيادة الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المكاسب للمديرين .
- ميكنة بعض القطاعات الزراعية مع تكثيف التسويق لمنتجاتها ، مثال فول الصويا ومنتجات الأبقار ، ومما زاد من الهجرة إلى المدن .
- تنسيق التعاون بين الأقطاب الثلاثة : رأس المال : المحلى والأجنبى – الدولة .

- تحقق خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٤ معدل تنمية بحدود ١٠٪ – مع تركز الاستثمارات الأجنبية فى صناعات الصلب – تكرير البترول – توليد الكهرباء ، أما رأس المال المحلى فقد توسع فى الصناعات كثيفة العمالة ، أو بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية .
- دفع التصدير ، بتعديل أسعار العملات ، وإعطاء حوافز للمصدرين ، وخفض الجمارك على الواردات (أثر ذلك على مقدرة منافسة الإنتاج المحلى للواردات ، ومما يعد خروجا عن استراتيجية التصنيع بديلا عن الواردات . لكن لا يصل إلى حد تغيرها ، وكان الدافع وراء ذلك الرغبة فى دفع البرازيل لسياسات السوق الحرة .
- زاد دور الدولة فى ملكية الوحدات الصناعية ، ففى عام ١٩٧٤م بالمقارنة مع عام ١٩٦٦م كانت على النحو التالى :

العام	الدولة (القطاع الحكومى)	القطاع الأجنبى	القطاع الخاص المحلى
١٩٧٤	٣٢	٤٠	٢٨
١٩٦٦	١٧	٤٧	٣٦

أى أن ملكية الدولة زادت مقارنة بانخفاض حصة القطاعين الأجنبى والخاص ، وقد كان ١٩ من أكبر ٢٠ شركة مملوكة للحكومة ، وكذلك ٤٥ من أكبر ١٠٠ شركة .

وكما هو متوقع كانت التنمية الاجتماعية منخفضة ومحدودة ، فقد تدهورت أوضاع القوى العاملة ، حيث انخفض معدل الدخل الحقيقى للعمال ، وتضرر بذلك ٢٥٪ من عمال الريف و ٤٥٪ من عمال المدن ، ومما زاد من قسوة الفقر فى المدن وتوسع فى المناطق العشوائية . أما معدلات وفيات الأطفال فزادت من ١٠٠٠/٦٢ إلى ١٠٠٠/٩٣ وذلك من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٧٣م ، كما تفاوتت معدلات توزيع الدخل، إذ أن ٧٥٪ مما تحقق من زيادة فى الدخل ذهب إلى أغنى ١٠٪ من السكان ، بينما حصل ٥٠٪ من السكان على نسبة ١٠٪ فقط ، وخلال الفترة ١٩٦٠م إلى ١٩٧٦م حدث انخفاض حقيقى وكبير فى معدل دخل ٨٠٪ من السكان ، وإجمالا أصبحت البرازيل أقل فى التنمية الاجتماعية من عديد من الدول الصناعية فى أمريكا اللاتينية .

كما أن عمليات التصنيع فى أراضى الغابات ، وتحويلها إلى مناجم ووحدات

لمعالجة خامات الحديد والألومنيوم ، قد زاد من أحداث الفقر فى الريف ، إذ زادت أعداد من لا يملكون أى أراضى ، مع انتقالهم إلى المدينة كانوا من الفقراء المعدمين، بالإضافة إلى تدهور البيئة. ثم مع أزمة البترول فى أعوام ١٩٧٣/١٩٧٤م ، فقد زادت هشاشة تلك التنمية البرازيلية ، خاصة فى صناعة السيارات ، ومما أحدث خلل كبير فى ميزان المدفوعات ، ودفع الحكومة إلى التوسع فى الاقتراض ، خاصة لسداد فاتورة استيراد البترول ، مع التشجيع على الاقتراض بخفض معدلات الفائدة وتسهيل الحصول على الأموال ، وكذلك إطالة فترات السداد . وقد شجع الحكومة على ذلك توقعات السداد للقروض من عائد تصدير المنتجات الصناعية الجديدة ، لكن ذلك لم يصادفه إلا نجاح محدود ، بذلك وصل إجمالى الدين فى عام ١٩٨٠م إلى ٦٠ بليون دولار ، وما تم سداده سنويا من القروض إلى ٢٥٩ ٪ من إجمالى الصادرات . وضاعف من المأساة زيادة أسعار الفائدة على نحو كبير . ومنذ عام ١٩٨٠م بدأت التراجع الاقتصادى ، حيث انخفض الدخل القومى بنسبة ١٣ ٪ فى عام ١٩٨٣م مع زيادة التضخم ومعدلات الفائدة ، ومما أدى إلى انخفاض دخل الأفراد بنسبة ٢٥ ٪ .

ثم مع انخفاض ناتج عمليات التصنيع ، فقد توسعت الاستثمارات فى عمليات المضاربة فى الذهب والفضة والدولار . ورغم أن التسعينات شهدت تحسن اقتصادى محدود ، صاحبه تحرك ديموقراطى محسوس ، لكن كان هناك إجماع على أن تجربة البرازيل لإحلال الواردات لم تحقق النجاح المتوقع ، بل يمكن أن يطلق عليها أنها **فشلت** ، بذلك فإن الأزمة الحادثة ليست وقتية أو قصيرة ، بل أنها أزمة حادة للتنمية، أدت إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الإنتاجية وأيضاً الجودة ، مما أدى إلى انخفاض معدل نمو مستويات دخل الأفراد ، فمع زيادة عدد السكان فى المدن من ١٩ مليون فى عام ١٩٥٠م إلى ٩٥ مليون فى عام ١٩٨٠م ، أى أنه تضاعف خمس مرات فى خلال ٣٠ عاما ، لكن مع عدم توفر فرص عمل كافية ، فقد زادت البطالة والفقر ، وأصبح العديد من السكان بلا مأوى ، ٤٤ ٪ بلا ماء شرب أو فى منازل سيئة ، ٥٧ ٪ بلا صرف صحى ، وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع معدلات الجريمة ، ونسبة الأمية حيث وصلت إلى ٦٨ ٪ فى عام ١٩٨٠م .

وتجربة البرازيل بذلك توضح أن التصنيع بديلا عن الواردات يجب أن يؤخذ فى حساباته التوازن فى التصدير وبالكميات الكافية لعدم المديونية ، كذلك لا توجد علاقة طردية أو مباشرة بين أحداث وتنمية التصنيع وبين رفع معدلات التنمية الاجتماعية .

تجربة الهند :

للهند خاصية أساسية ، كما يعرض الكتاب وتختلف عن تجربة البرازيل ، فقد استقلت الهند فى عام ١٩٤٧م ، تحت قيادة حزب البرلمان (Congress Party) ، وقد خضعت لقيادات الحزب ذات الاتجاهات المختلفة فى انتمائها الاجتماعى

والسياسى ، مع سيادة نزعة اشتراكية لدى المثقفين والعمال والحرفيين ، إضافة إلى صغار أصحاب العمل وملاك الأراضى ، فقد كان هناك صراع مع أغنياء الفلاحين وطبقة البورجوازية ، وغيرهم مما يمكن أن يضاروا بأى تحولات اشتراكية ، وقد استمرت الهند منذ استقلالها تحت هذا التوازن القائم بين اتجاهات شديدة الاختلاف . وبالنسبة إلى التصنيع فقد ظل الاستثمار الأجنبى يخضع للرقابة الحكومية ولعديد من الاشتراطات المحددة لاتجاهات التصنيع حيث ظل مدفوعا للارتباط بأنشطة الدولة .

ويمكن الذكر أن أهم ما ميز الصناعة الهندية ، زيادة نسبة الإنتاج المحلى ، مع نمو الصناعات الثقيلة ، لكن بمعدلات إنتاجية منخفضة وذات تكلفة مرتفعة .

ورغم نمو الزراعة مع تنفيذ الثورة الخضراء فى عام ١٩٦٧م ، إلا أن تأثيرها لم يكن كبيراً على الاقتصاد ، كما أن زيادة إنتاجية الزراعة والصناعة لم تؤدى إلى تنمية اجتماعية ، وظل الفقر منتشراً وعلى نحو بين .

فترة الإستعمار البريطانى :

لم يشجع الاستعمار البريطانى نمو الصناعة الهندية ، بل أن نمو صناعة المنسوجات فى بريطانيا قد دمر هذه الصناعة فى الهند ، فقد تحولت الهند إلى أن تكون المصدر الرئيسى للقطن الخام إلى بريطانيا ، وتوقف تصدير المنسوجات ، وصاحب ذلك توسع فى الصادرات من الشاى والجوت . بذلك ظلت الهند مورد خامات لا غير إلى الصناعة البريطانية ، ودون السعى إلى إحداث تنمية سواء إقتصادية أو إجتماعية ، بذا يصح وصف الصناعة **البريطانية** بأنها **إمبريالية** (مثال تجربة مصر وغيرها من باقى المستعمرات البريطانية) ومع تعديل نظام استغلال الأراضى ، الذى كان قائماً منذ الاستعمار المغولى ، فقد استبدلت الضرائب على الأرض بنظام التأجير مقابل مبالغ مالية محددة سلفا (بصرف النظر عن المحصول) وتدفع فى أوقات ثابته ، ومما أحدث دخل ثابت للصفوة الثرية أصلا ، مع وضع المزارعين تحت الضغوط والمعاناة المستمرة ، خاصة إذا ما كانت المحاصيل غير جيدة أو ذات أثمان منخفضة . ومع الدخل الثابت والمنتظم للملاك فلم يكن هناك اهتمام بالتحديث أو التطوير أو زيادة الإنتاجية ، وبالطبع لم تكن تلك الأعمال فى قدرات المزارعين الكادحين أى أن النتيجة النهائية زيادة ثراء الملاك وإفقار المستأجرين من المزارعين ، دون تمكينهم من الإدخار لتوفير أموال تساعدهم على رفع الإنتاجية .

وأثناء كل من الحربين العالميتين (الأولى والثانية) فقد حدثت بعض التنمية الصناعية ، لكن دون تأثير يذكر لرفع مستوى دخل الأفراد ، ففى عام ١٩٤٧م كانت الهند من أقل دول العالم فى دخل الأفراد ولم تزد فترة متوسط العمر المتوقع عن ٣٣ عاما ، كما حصدت المجاعة الكبرى فى البنغال أرواح ٣ مليون فرد .

الهند بعد الاستقلال (١٩٤٧ - ١٩٦٦):

ظل تكوين حزب المؤتمر المتناقض يسيطر على التصنيع والتنمية فى الهند ، ورغم وجود تأييد كبير من صغار الفلاحين ، إلا أنهم كانوا من أصعب شرائح الحزب من حيث إمكانية تنظيمهم ، وقد سبق فى عام ١٩٣٨م تشكيل اللجنة القومية للتخطيط ، حيث كان هناك تفضيل للصناعات الثقيلة ، وتحت تأثير النظام الاشتراكى فى روسيا ، فإنها كانت أحد أشكال رأسمالية الدولة ، لكن مع عدم إلغاء الطبقات ، بل على العكس كانت النتائج تؤدى إلى المزيد من اتساع الفروق الطبقية .

ومع بدأ الخطة الخمسية الأولى فى عام ١٩٥١م (إلى عام ١٩٥٥م) ، فقد أحكمت الرقابة على القطاع الخاص مع تنظيم هيكل الصناعة فيما هو قائم منها ، مع قيادة الدولة لمختلف عمليات الاستثمار ، وقد حققت الخطط الخمسية المتتالية للتنمية نتائج جيدة ، فالخطة الأولى أدت إلى زيادة الدخل القومى بنسبة ١٨ ٪ (مقابل ١١ ٪ مخطط) ، أما الخطة الثانية فقد شملت السلع الرأسمالية ، الوحدات الصناعية ، الزراعة ، الصناعات الصغيرة ، ومع تخصيص ثلث الاستثمارات للسلع الرأسمالية ، خاصة صناعة الصلب والماكينات ، وكما يتبين من النسب التالية للزيادة فى الإنتاج الصناعى من عام ١٩٥٥م إلى عام ١٩٦٤م، السلع الاستهلاكية ٧٠٪، السلع الوسيطة ٤٠٠ ٪ ، السلع الرأسمالية ١٠٠٠ ٪ . هذا مع تركيز القطاع العام على الاستثمار فى الصناعات الثقيلة ذات التكلفة المرتفعة والعائد المنخفض . كذلك فرض حماية الدولة على القطاع الخاص ، مع التوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية ، بذلك كانت نسبة ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٦٦م من وحدات القطاع الخاص .

فى ذات الوقت زادت إنتاجية الزراعة ، لكن اعتماد على زيادة المساحة المزروعة، وظلت معارضة ملاك الأراضى للإصلاح الزراعى قائمة ، حيث كانوا ذو تأثير قوى على الحكومة المركزية وحكومات الولايات . ومنذ عام ١٩٦٦م كان واضحا أن دعم النمو الصناعى قد وصل إلى أقصاة ، خاصة لأن استيراد التكنولوجيات من خارج البلاد كان مكلفا ، ومما زاد من إجمالى المديونية ، كما أن التوسع الصناعى لم تصاحبه زيادة متناسبة فى زيادة تشغيل العمالة ، وظلت المرتبات ثابتة ، كما لم يحدث تغير فى هيكل الزراعة ، وظل السوق الداخلى محدود النمو نظراً لانخفاض المرتبات والعائدات الزراعية . ومع انخفاض المساعدات التى شكلت عنصرا أساسياً فى تمويل الخطط الخمسية ، فقد زاد التضخم ، وأحدث المزيد من الضغوط . وتحت كل هذه الظروف الغير مواتية فقد كانت هناك مزاحمة من القطاع الخاص للدولة ، وصراع حول اتجاهات الدولة للتنمية الاشتراكية .

التنمية الصناعية (١٩٦٦ - ١٩٨٥م):

مع الانكماش فى منتصف الستينات ، وعدم وجود الثبات السياسى ، ثم وفاة نهرو، وبدء الصراعات مع كل من الصين وباكستان، مما أدى إلى زيادة الأسعار، وانخفاض قيمة الروبية ، مما أثر على التنمية فى كل من القطاعين الزراعى والصناعى، وأوقف التخطيط . واتبع حزب البرلمان الاتجاه اليسارى بالمزيد من التأميمات، التى شملت كبرى البنوك، مع تحول الخطط الخمسية إلى إجراءات شكلية ، ورغم أن قيادة انديرا غاندى لم تحاول أثناء حكمها التوسع فى الإجراءات الاشتراكية .

وخلال الفترة ١٩٦٦ – ١٩٨٥م ، ظلت التنمية الصناعية فى إطار منتجات مرتفعة التكلفة . وقائمة على التكنولوجيات المتخلفة (الحديد والصلب – السيارات) بذلك لم تزد نسبة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإقليمى عن ١٧٪ فى عام ١٩٨٥م .

أما الزراعة ، وتحت ما عرف بالثورة الخضراء ، فقد حدث بها تنمية وزيادة فى الناتج ، مما زاد من عائدات التقاوى (الحبوب) ، الأسمدة ، الماء ... إلخ ، ثم مع استخدام **الكيمياء الحيوية** ، تحققت مكاسب لا بأس بها لجميع الفلاحين ، وبصرف النظر عن حجم الملكية ، حيث كانت أفضل النتائج فى الشمال لزراعة القمح ، ومما حقق للهند الاكتفاء الذاتى من القمح .

لكن هذا النمو الاقتصادى للزراعة ، لم يحدث تنمية إجتماعية ، فمنذ عام ١٩٦٧م ظلت الدولة تدفع إلى الفلاحين أثمان للمحاصيل أعلى من أسعار السوق، لكن حصل أغنياء الفلاحين على النصيب الأكبر من هذه الأموال ، والتى لم يستفاد بها فى أى تنمية صناعية ، ومما يعنى أن الثورة الخضراء قد زادت من الفروق الطبقية بين الفلاحين .

بذلك فإن التنمية الاقتصادية للهند ومنذ عام ١٩٤٧م وإلى عقد الثمانينات حفلت بالعديد من المتناقضات صعوداً وهبوطاً ، ورغم التوسع فى الصناعات المحلية والإنتاج الزراعى ، وبعض مؤشرات التنمية الاجتماعية ، مثال إطالة العمر المتوقع ، إلا أنها فى الإجمال لم تحقق الكفاءة المرجوة أو المتوقعة .

واستنادا إلى التجربة لاستراتيجية التصنيع بديلا عن الواردات فى كل من **البرازيل والهند**، فإن ذلك لم يثبت أن هناك معادلة خطية تربط بين التصنيع والتنمية، حيث فى كلا البلدين لم تكن التنمية متوازنة ، مع اختلاف معدلات النمو الصناعى فى وجود ارتفاع ملحوظ لمستويات الفقر . وربما تعزى الأسباب إلى السياسات الغير رشيدة ، وبأن أسلوب التصنيع غير كفء ، واجتماعيا غير مطلوب ، حيث يشجع على الصناعات **غير الفعالة ومرتفعة التكلفة** وغير المحققة للتنمية الديناميكية أو منتجة للسلع الرخيصة ، ومما يحقق تنمية اقتصادية وتشغيل للعمالة ورفع لمستويات الحياة .